المركـز الدولـي للحقـوق والحريـات

The International Center For Rights & Freedoms

خطاب الكراهية

التجربة السورية

©آب/ أغسطس 2025 - جميع الحقوق محفوظة للمركز الدولي للحقوق والحريات 24

المركــز الدولــي للحقــوق والحريــات

The International Center For Rights & Freedoms

مركز حقوقي دولي مستقل متخصص في الدراسات والأبحاث , يرصد بشكل يومي كافة التحولات الحاصلة على أراضي الجمهورية العربية السورية والإنتهاكات الواقعة على الأفراد والجماعات نتيجة انتماءاتهم الفكرية والدينية والعرقية وغيرها ويوثقها ويتعاون لهذا الغرض مع كافة المؤسسات الدولية ذات الصلة لضمان تحقيق العدالة وفق المبادئ الإنسانية الدولية

Switzerland / Geneva – icrf92@gmail.com – www.icrights.org

المحتــويــات

مقدمة: تعريف خطاب الكراهية 2

المحور الأول: المفاهيم 2

أولاً: التعريف اللغوي والمفاهيمي 2

ثانياً: التعريف القانوني والدولي 2

1. تعريف الأمم المتحدة 2
2.تعريف الاتحاد الأوروبي 2
3.تعريف الفقه القانوني 3
ثالثاً: تعدد التعريفات واختلاف السياقات 3
رابعاً: نحو تعريف جامع 3
خامساً: الفرق بين خطاب الكراهية والخطاب المسيء 4
سادساً: خطاب الكراهية في البيئة الرقمية 4
سابعاً: إشكاليات التعريف في العالم العربي 4
ثامناً: التمييز بين حرية التعبير وخطاب الكراهية 5
المحور الثاني: الأطر القانونية الدولية لخطاب الكراهية 5
أولاً: المواثيق الدولية 5
ثانياً:المواقف الإقليمية: 6
ثالثاً:العناصر المشتركة في المواثيق الدولية 7
رابعاً: تحديات تطبيق المواثيق الدولية 8
خامساً- حدود حرية التعبير 8
المحور الثالث: خطاب الكراهية في سورية مع تجارب مقارنة 10
أولاً: خطاب الكراهية لأطراف النزاع في سورية 10
1- من 2011 - 2024: 10
أ- الخطاب الرسمي والدعائي 10
ب- خطاب الجماعات المسلحة 11
2- من 8-12-2024 - حتى الآن : 11
ثانياً: تجارب مقارنة 12

©آب/ أغسطس 2025 - جميع الحقوق محفوظة للمركز الدولي للحقوق والحريات 24

1- خطاب الكراهية ضد المسلمين في حرب البوسنة (1992–1995) 12
2- ميانمار: خطاب الكراهية ضد مسلمي الروهينغيا: 13
3- الهند: تصاعد خطاب الكراهية ضد المسلمين: 14
المحور الثالث: الآثار السلبية لخطاب الكراهية 15
أولاً: الآثار الاجتماعية 15
1-تفكيك النسيج الاجتماعي 15
2-تعزيز الانعزال والتمييز 15
3-الآثار النفسية والصحية: 16
4-تشويه الذاكرة المجتمعية والتاريخية: 16
ثانياً: الآثار السياسية 16
1-الاستقطاب السياسي: 16
2- تعزيز العنف السياسي والانتقامي: 16
3-إضعاف المؤسسات الوطنية 16
4- تأثير النزاع على السياسات الدولية 16
ثالثا: العلاقة بين الخطاب الرقمي والاجتماعي والسياسي 17
رابعا : الاثار الاقتصادية: 17
1-انخفاض الاستثمار المحلي والدولي: 17
2- تهجير القوى العاملة والكفاءات: 17
3-تدمير البنية التحتية الاقتصادية: 17
4- تأثيرات طويلة الأمد على التنمية: 17
خامسا :الآثار القانونية 18
1- ضعف سيادة القانون: 18

2- صعوبة تطبيق التشريعات: 18
3- زيادة النزاعات القانونية: 18
4- الإضرار بحقوق الإنسان: 18
سادساً:سبل مواجهة خطاب الكراهية وتوصيات السياسات العامة..... 18
1: التدابير القانوني: 19
أ- سن قوانين محددة مكافحة خطاب الكراهية 19
ب- حماية حقوق الأفراد المستهدفة: 19
ج- تطوير التشريعات الرقمية: 19
د- الاتساق القانوني مع المواثيق الدولية: 19
2: التدابير المؤسسية: 20
1- إنشاء هيئات مختصة بمكافحة خطاب الكراهية 20
2- تعزيز دور الشرطة والقضاء:..... 20
3- تفعيل دور المجتمع المدني: 20
3: أدوات التشريعات الرقمية: 20
1-الرقابة المسبقة واللاحقة:..... 20
2-التعاون مع شركات التكنولوجيا: 20
3-التوعية والتثقيف الرقمي:..... 21
4- التدابير التربوية: 21
1-إدراج مناهج تعليمية مضادة للكراهية: 21
2- برامج تدريبية للشباب:..... 21
3- تعزيز قدرات المعلمين والمدربين:..... 21
4- برامج توعية مجتمعية مستمرة:..... 21

©آب/ أغسطس 2025 - جميع الحقوق محفوظة للمركز الدولي للحقوق والحريات 24

5-التدابير الإعلامية: 21
1- تطوير الإعلام المسؤول: 21
2- استخدام الإعلام الرقمي بشكل إيجابي: 22
3- مراقبة المحتوى التحريضي على الإنترنت: 22
6- التدابير الثقافية: 22
1- تعزيز الثقافة المشتركة وقيم المواطن: 22
2- تشجيع الحوار بين الأديان والثقافات: 22
3- دعم المبادرات المجتمعية المحلية: 22
خاتمة: 22

مقدمة: تعريف خطاب الكراهية

يُعدّ مفهوم خطاب الكراهية من أكثر المفاهيم إثارة للجدل في العلوم القانونية والاجتماعية والسياسية، لكونه يقع في منطقة رمادية بين مبدأ حرية التعبير الذي يُعتبر ركيزة أساسية للديمقراطية، وبين التحريض على التمييز والعنف الذي يشكل تهديدًا مباشرًا للسلم الاجتماعي وحقوق الإنسان. ورغم تعدد المحاولات لصياغة تعريف جامع، فإن الإجماع الدولي ما زال بعيد المنال بسبب اختلاف الخلفيات الثقافية والسياسية والقانونية للدول

المحور الأول: المفاهيم

أولاً: التعريف اللغوي والمفاهيمي

لغة :الكراهية تعني البغض والعداوة والنفور الشديد من الآخر. أما الخطاب فهو كل وسيلة للتعبير، سواء أكانت كلامًا منطوقًا أو مكتوبًا أو مرئيًا أو حتى ضمنيًا عبر الرموز والإشارات

اصطلاحا :يمكن النظر إلى خطاب الكراهية بوصفه مجموعة من الأقوال أو الأفعال أو التعبيرات التي تستهدف شخصًا أو جماعة محددة على أساس العرق، الدين، الجنس، اللون، اللغة، أو أي انتماء هوياتي آخر، بغرض الانتقاص من قيمتهم الإنسانية أو التحريض ضدهم.

وبهذا المعنى، لا ينحصر خطاب الكراهية في الكلمات المنطوقة، بل يمتد إلى الصور، الرسوم الكاريكاتورية، المنشورات الرقمية، وحتى السلوكيات الرمزية (مثل رفع شعارات عنصرية أو رموز نازية)

ثانياً: التعريف القانوني والدولي

1. تعريف الأمم المتحدة

أطلقت الأمم المتحدة عام 2019 "استراتيجية وخطة عمل لمكافحة خطاب الكراهية"، عرّفته بأنه

"أي نوع من التواصل، سواء بالكلام أو الكتابة أو السلوك، يهاجم أو يستخدم لغة تحقيرية أو تمييزية في الإشارة إلى شخص أو جماعة على أساس هويتهم أو ما يُنظر إليه كهويتهم".

هذا التعريف يركز على الهوية باعتبارها المحرك الأساسي لخطاب الكراهية، ويشمل مختلف وسائط الاتصال التقليدية والرقمية.

2.تعريف الاتحاد الأوروبي

المجلس الأوروبي، في توصيته رقم (97)، وصف خطاب الكراهية بأنه:

"جميع أشكال التعبير التي تنشر أو تحرض أو تبرر الكراهية العرقية أو كراهية الأجانب أو معاداة السامية أو أشكال الكراهية القائمة على التعصب، بما في ذلك التعصب القومي والديني"

يمتاز هذا التعريف بتركيزه على العنصر التحريضي، أي أن مجرد التعبير السلبي لا يكفي لتجريمه ما لم يكن فيه تحريض مباشر أو غير مباشر

3.تعريف الفقه القانوني

يرى بعض الفقهاء أن خطاب الكراهية هو "التعبير الذي يهدف إلى إنقاص قيمة الإنسان في نظر المجتمع عبر ربطه بصفات سلبية جوهرية بناءً على انتمائه لهوية معينة"

بينما يذهب آخرون إلى اعتباره "تحريضًا على العداء أو العنف ضد جماعة محددة بشكل يهدد أمنها ووجودها

إذن، هناك اتجاهان

- اتجاه يركز على المحتوى المهين والمذل

- اتجاه آخر يركز على الآثار والنتائج التحريضية

ثالثاً: تعدد التعريفات واختلاف السياقات

إن غياب تعريف موحد لخطاب الكراهية يعود إلى أسباب متعددة

الاختلاف الثقافي :ما يعتبر خطاب كراهية في أوروبا قد يُعتبر رأيًا مشروعًا في أميركا

الاختلاف القانوني :الدول ذات التقاليد الليبرالية (مثل الولايات المتحدة) تمنح أولوية لحرية التعبير، بينما الدول الأوروبية تقيّدها أكثر لحماية السلم الاجتماعي

الاختلاف السياسي :في بعض الدول، قد تُستخدم قوانين خطاب الكراهية لتقييد المعارضة السياسية تحت ذريعة حماية الأمن العام

رابعاً: نحو تعريف جامع

انطلاقًا من التعريفات السابقة، يمكن صياغة تعريف أكاديمي جامع

"خطاب الكراهية هو كل تعبير شفهي أو كتابي أو رمزي، يوجه ضد فرد أو جماعة على أساس انتمائهم العرقي أو الديني أو اللغوي أو الجنسي أو غيره، ويتضمن تحقيرًا أو تشويهًا أو تحريضًا على التمييز أو العداء أو العنف، بما يهدد كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية"

هذا التعريف يوازن بين

- الركيزة الهوياتية :كون الخطاب موجّهًا بسبب الانتماء

- الركيزة التحريضية :كونه يؤدي إلى التمييز أو العنف

خامساً: الفرق بين خطاب الكراهية والخطاب المسيء

من المهم التمييز بين:

- الخطاب المسيء :تعبير قد يُعتبر جارحًا أو صادمًا أو صريحًا، لكنه لا يتضمن تحريضًا على التمييز أو العنف (مثل نقد الدين أو السخرية من السياسيين)

- خطاب الكراهية : يتجاوز الإساءة ليصبح أداة للتحريض والإقصاء والتمييز (مثل الدعوة لطرد جماعة عرقية أو قتل طائفة معينة)

هذا التفريق جوهري لتفادي الخلط بين النقد المشروع وتجريم الآراء.

©آب/ أغسطس 2025 - جميع الحقوق محفوظة للمركز الدولي للحقوق والحريات 24

سادساً: خطاب الكراهية في البيئة الرقمية

لعبت وسائل الإعلام الرقمية والاجتماعية دورًا محوريًا في تعزيز خطاب الكراهية وتحويله إلى ظاهرة واسعة الانتشار. فقد تحولت منصات مثل فيسبوك وتويتر وتليغرام إلى فضاءات مفتوحة لنشر المحتوى التحريضي، حيث ساعدت الخوارزميات على تضخيم الخطاب الطائفي والديني عبر مكافأة المحتوى الأكثر إثارة للجدل وزيادة تداوله بين الجمهور الموالي والمعارض على حد سواء. وإضافة إلى ذلك، فإن إخفاء الهوية وسهولة إنشاء الحسابات جعلا من هذه المنصات بيئة حاضنة لانتشار الطائفية والعنصرية والتحريض ضد الأقليات، دون رقابة فعلية أو ضوابط قانونية فعالة.

النتيجة أن هذه الأدوات الرقمية أسهمت في إعادة إنتاج الانقسامات المجتمعية وتعميقها، حيث أدى انتشار الخطاب الديني الطائفي إلى تصعيد العنف المحلي، وزرع الخوف والعداء بين المكونات الاجتماعية، وصولًا إلى التهجير الجماعي وارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، ما جعل وسائل التواصل أداة فعّالة للصراع بدل أن تكون مساحة للتقارب والتفاهم.

سابعاً: إشكاليات التعريف في العالم العربي

في العالم العربي، ما زال تعريف خطاب الكراهية غامضًا وغير محدد بدقة

بعض التشريعات تكتفي بعبارات مثل "إثارة النعرات الطائفية" أو "التحريض على الفتنة"، دون تحديد معايير واضحة

في كثير من الأحيان، يُستخدم مفهوم "خطاب الكراهية" لتقييد المعارضة السياسية أو الحد من حرية التعبير، مما يثير إشكالية دستورية وحقوقية

لذلك، فإن التحدي في المنطقة العربية هو صياغة تعريف يضمن حماية المجتمع من التحريض دون أن يتحول إلى أداة لتكميم الأفواه

ثامناً: التمييز بين حرية التعبير وخطاب الكراهية

تُعتبر حرية التعبير حجر الأساس في النظم الديمقراطية، فهي الضمانة الأولى لمشاركة المواطنين في الشأن العام، ومساءلة السلطة، وتداول الأفكار والآراء. غير أن هذه الحرية ليست مطلقة، بل تخضع لقيود عندما تتحول إلى أداة لإلحاق الضرر بالآخرين عبر خطاب الكراهية الذي يحرض على التمييز والعنف. ومن هنا تظهر الإشكالية الكبرى: أين تنتهي حرية التعبير ويبدأ خطاب الكراهية؟

المحور الثاني: الأطر القانونية الدولية لخطاب الكراهية

أولاً: المواثيق الدولية

مع تصاعد تأثير خطاب الكراهية على الصعيد العالمي، برزت الحاجة إلى وضع أطر قانونية دولية تحدد الحد الفاصل بين حرية التعبير والتحريض على الكراهية. وتتمثل أهمية هذه الأطر في تحقيق التوازن بين حماية حقوق الإنسان الأساسية وضمان حرية التعبير، بالإضافة إلى تعزيز السلم الأهلي والأمن الدولي وقد ظهرت هذه الأطر في مواثيق واتفاقيات صادرة عن الأمم المتحدة ومنظمات إقليمية مختلفة

أ- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (1965):

تهدف الاتفاقية إلى مكافحة التمييز العنصري بجميع أشكاله، بما في ذلك تحريض الكراهية أو العنف ضد أي مجموعة عرقية

تنص المادة 4 على أن الدول الأطراف

"تجرم انتشار أفكار تفوق عرقي أو كراهية عنصرية، وتمنع المنشورات التي تحرض على التمييز أو العنف"

هذه المادة تعكس الاعتراف الدولي بأن خطاب الكراهية يمكن أن يكون مقدمة للتمييز الجسيم والعنف الجماعي، وبالتالي ضرورة وضع آليات لمنعه

ب-العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية(1966):

المادة 19:تنص على حق كل شخص في حرية التعبير، ويشمل ذلك الحق في "اعتناق الآراء دون تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها بأي وسيلة"

المادة 20 :تشدد على وجوب حظر أي دعوة للكراهية التي تشكل تحريضًا على التمييز أو العداوة أو العنف وتنص بوضوح على

- حظر الدعاية للحرب

- حظر التحريض القومي أو العنصري أو الديني

هذا العهد يعتبر الأساس القانوني الأول لمقاربة خطاب الكراهية دوليًا، إذ يؤكد أن التحريض على الضرر لا يتمتع بحماية حرية التعبير

ج- إعلان الأمم المتحدة بشأن القضاء على التمييز العنصري (1963):

دعا الإعلان إلى مكافحة كافة أشكال التمييز العنصري عبر التشريع والتوعية كما وشدد على دور التربية والإعلام في الحد من خطاب الكراهية، باعتباره أحد المصادر الرئيسية لنشر التعصب والتمييز .

ه -اتفاقية حقوق الطفل (1989):

تشير الاتفاقية في موادها إلى ضرورة تربية الأطفال على التسامح والقبول بالآخر، وحمايتهم من كل أشكال التحريض على الكراهية

هذا يعكس اهتمام المجتمع الدولي بالأجيال القادمة، ومنع ترسخ خطاب الكراهية في الثقافة المجتمعية

و- قرارات الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان

تبنت الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان العديد من القرارات التي تحث على مكافحة خطاب الكراهية، خصوصًا في سياق النزاعات المسلحة

أبرزها

قرار مجلس حقوق الإنسان 24/24 (2013): حول "مكافحة التحريض على العنف القائم على الكراهية"

استراتيجية الأمم المتحدة وخطة العمل على خطاب الكراهية (2019): تحديد أشكال الخطاب الخطير ووضع سياسات للتوعية والمراقبة

ثانياً:المواقف الإقليمية:

1-أوروبا

المجلس الأوربي : أصدر توصية رقم (97) بشأن خطاب الكراهية، التي توفر إطارًا لتعريفه، وتحدد التزامات الدول بمنع التحريض على العداء

الاتحاد الأوربي :يدعم تشريعات وطنية صارمة، مثل مكافحة العنصرية والتمييز، ويشمل ذلك الرقابة على المحتوى الرقمي

2- إفريقيا

الاتحاد الافريقي :يعتمد بروتوكولات لمنع خطاب الكراهية كجزء من الاستراتيجيات الوطنية للوقاية من النزاعات

يشدد على ضرورة حماية السلم الأهلي عبر التعليم والإعلام واللوائح القانونية

3- العالم العربي.

رغم محدودية الأطر الموحدة، أصدرت بعض الدول العربية تشريعات لحظر التحريض على الطائفية والعنف

تواجه المنطقة تحديات تطبيقية بسبب غياب تعريف دقيق لخطاب الكراهية، واستخدام بعض النصوص لتقييد المعارضة

ثالثاً:العناصر المشتركة في المواثيق الدولية

يمكن حصر العناصر الأساسية التي تجمع معظم المواثيق الدولية في مكافحة خطاب الكراهية في النقاط التالية:

الهوية كعنصر أساسي :خطاب الكراهية موجّه دائمًا ضد جماعة أو فرد بناءً على هويتهم (عرقية، دينية، لغوية، إلخ)

التحريض على الضرر:ضرورة أن يشمل الخطاب دعوة للتفرقة، العداء، التمييز أو العنف

التمييز بين التعبير المشروع والتحريض: التمييز بين التعبير المشروع والتحريض :لا يُقيد حرية التعبير إلا عندما يتجاوز الخطاب حدوده التحريضية

آليات الدولة :تلزم المواثيق الدول بوضع قوانين مناسبة، وإنفاذها، وحماية الضحايا

دور التوعية :التربية والإعلام جزء لا يتجزأ من استراتيجيات مكافحة خطاب الكراهية

رابعاً: تحديات تطبيق المواثيق الدولية

الاختلاف الثقافي والقانوي :ما يُعد خطاب كراهية في دولة أوروبية قد يُعتبر حرية تعبير في الولايات المتحدة

التحول الرقمي :صعوبة مراقبة انتشار خطاب الكراهية على الإنترنت

الاعتماد على الإرادة الوطنية :الأمم المتحدة لا تستطيع فرض تطبيق صارم، بل تعتمد على التزام الدول

التجارب الدولية :

دستور 2014 ينص على حرية التعبير، مع تجريم التحريض على الكراهية الطائفية أو العنصرية

خامساً- حدود حرية التعبير

1-المبدأ الأساسي:

حرية التعبير ليست حقًا مطلقًا؛ فهي تنتهي عندما تتحول إلى وسيلة لإلحاق الضرر بالآخرين. وهذا ما يعرف في الفقه القانوني بـ مبدأ الضرر(Harm Principle) الذي صاغه الفيلسوف جون ستيوارت ميل

2-معايير التمييز:

المحتوى :هل يتضمن الخطاب تحقيرًا أو تشويهًا أو تحريضًا ضد جماعة معينة؟

السياق :هل يأتي الخطاب في بيئة مشحونة قد تؤدي إلى العنف؟

القصد :هل كان الهدف من التعبير هو الإهانة أو التحريض؟

الأثر :هل يؤدي الخطاب إلى نتائج فعلية من التمييز أو العنف؟

3-الفرق بين الرأي الجارح وخطاب الكراهية:

الرأي الجارح = نقد لاذع أو حتى مسيء، لكنه لا يتضمن دعوة للتحريض

خطاب الكراهية = تعبير موجّه ضد جماعة بسبب هويتها ويتضمن تحريضًا على العداء أو العنف

4-التحديات العملية في التمييز:

الخط الرفيع بين النقد والتحريض :مثلًا، هل انتقاد دين معين يُعد خطاب كراهية أم حرية تعبير؟ يختلف الجواب باختلاف الدول

السياق الاجتماعي والسياسي :خطاب قد يكون عاديًا في مجتمع ما، لكنه يصبح خطيرًا في مجتمع يعاني توترات طائفية

وسائل التواصل الاجتماعي :الخوارزميات قد ترفع منسوب انتشار الخطاب المتطرف، مما يضاعف أثره حتى لو كان في الأصل مجرد رأي فردي

5-الموازنة بين الحرية والحماية:

التوازن المطلوب يتمثل في حماية حرية التعبير كشرط لا غنى عنه للديمقراطية وحماية الفئات المستضعفة من أن تكون هدفًا للتحريض الذي يقوض كرامتها وحقها في الحياة الآمنة إضافة إلى وضع تعريف دقيق لخطاب الكراهية لتفادي إساءة استخدامه في قمع المعارضة أو الأصوات النقدية

يجب أن تبقى حرية التعبير هي القاعدة، وتجريم خطاب الكراهية هو الاستثناء كما يجب أن يقتصر التجريم على الحالات التي تتوافر فيها عناصر التحريض المتعمد والخطر الفعلي على المجتمع وينبغي للمجتمعات أن تلجأ أيضًا إلى آليات غير قانونية مثل التربية والإعلام المضاد لتعزيز ثقافة التسامح بدلًا من الاقتصار على العقوبات إن التمييز بين حرية التعبير وخطاب الكراهية يمثل أحد أعقد القضايا في القانون الدولي لحقوق الإنسان. فبينما تُعد حرية التعبير ركيزة للديمقراطية، فإن خطاب الكراهية يقوضها من الداخل عبر نشر التمييز والتحريض على العنف. والمطلوب هو اعتماد معايير دقيقة توازن بين حماية الحرية ومنع الضرر، بحيث يُتاح للمجتمعات فضاء حر للتعبير، دون أن يُسمح بتحويل الحرية إلى أداة لتدمير التعايش والسلم الأهلي.

المحور الثالث: خطاب الكراهية في سورية مع تجارب مقارنة .

سوريا، قبل النزاع المسلح الذي اندلع عام 2011، كانت مجتمعًا متعدد الطوائف والأعراق، ما جعلها معرضة لتأثير الخطاب الطائفي والديني في حالة التوتر السياسي. مع بداية النزاع، ظهرت أنماط جديدة من خطاب الكراهية، تستهدف

جماعات محددة بسبب الانتماء الطائفي، الديني، أو السياسي، ما ساهم في تصعيد العنف وتعميق الانقسامات باختصار خطاب الكراهية المتبادل صبّ الزيت على نار الحرب وزادها اشتعالًا, و قد تضررت جميع الأطراف الأضرار منه. هذا وقد وثّقت منظمات حقوقية أن الأقليات الدينية والقومية تكبّدت أثمانًا فادحة نتيجة هذا التحريض، من مجازر وانتهاكات وتهجير قسري، خاصةً مع وصول هيئة تحرير الشام إلى الحكم.

أولاً: خطاب الكراهية لأطراف النزاع في سورية

1- من 2011 - 2024:

أ- الخطاب الرسمي والدعائي

استخدمت بعض الجهات الرسمية أو الشبه رسمية لغة طائفية لتبرير عملياتها العسكرية أو لتهجير سكان مناطق معينة, مثلًا بعض البيانات العسكرية في مراحل النزاع صوّرت الجماعات المعارضة على أنها تهدد "الهوية الدينية" للمجتمع، وهو خطاب يندرج ضمن التحريض الرمزي والمباشر.

استخدمت بعض الجهات الحكومية خطابًا سياسيًا يحيل كل معارض إلى "خائن" أو "عميل لأطراف خارجية , هذا النوع من الخطاب يندرج ضمن خطاب الكراهية لأنه يستهدف هوية سياسية معينة ويبرر إجراءات قمعية، مثل الاعتقالات والإخفاءات القسرية.

فمع انطلاق الانتفاضة السورية عام 2011 وتحولها إلى نزاع مسلح، برز الخطاب الطائفي كإحدى السمات المؤسفة للصراع. رغم أن شرارة الحراك كانت مطالب الحرية والكرامة لكل السوريين، سعى نظام بشار الأسد منذ البداية إلى تصوير خصومه بأنهم متشددون سنّة مدفوعون بأجندة طائفية لإقامة دولة إسلامية على أنقاض الدولة العلمانية. ففي خطاب له بمارس 2011، وصف الأسد المحتجين بأنهم "متآمرون" واتهمهم صراحةً بالتحريض الطائفي وبأنهم أدوات لخطة فتنة هذا الخطاب الرسمي لعب على مخاوف الأقليات الدينية (العلوية والمسيحية وغيرها) وأوحى لهم بأن سقوط النظام يعني تهديد وجودهم.

ب- خطاب الجماعات المسلحة

بعض الفصائل استخدمت الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي لنشر صور ومواد تحرض على قتل أو طرد الطوائف الأخرى والذي شمل إطلاق تسميات مهينة، وصفات تحقيرية، ونشر نظريات مؤامرة طائفية لتعبئة المقاتلين والداعمين, كما واستخدمت فضائيات تحريضية مثل وصال, صفا ... . حيث تبنت بعض الجماعات المعارضة خطابًا معادياً للسلطة أو لمجموعات معينة داخل الجيش أو المليشيات الموالية، مما أدى إلى تحريض على العنف الانتقامي أو الطائفي و تضمنت الحملات التحريضية شعارات مسيئة، فيديوهات تهديد، واستدعاء الانتماءات العرقية أو الدينية كوسيلة للضغط النفسي والسياسي.

كما و تداخلت دعوات الجهاد التي انطلقت مع خطاب الكراهية لتشكل معًا إحدى أخطر أدوات التحريض والتعبئة. فقد استُخدم الخطاب الديني المؤدلج لتبرير العنف ضد الخصوم وإضفاء صبغة شرعية على استهداف الطوائف والأقليات، الأمر الذي

حول الخلافات السياسية إلى صراع وجودي تغذّيه الفتاوى المتشددة والخطابات الدينية التعبوية. هذا المزج بين الدعوة للجهاد وخطاب الكراهية لم يقتصر على الجماعات المتطرفة فحسب، بل امتد إلى بعض المنابر الإعلامية والدعوية التي ساهمت في نشر ثقافة الإقصاء والشيطنة. والنتيجة كانت توسيع دائرة العنف، وتعميق الانقسامات الطائفية، وخلق بيئة خصبة للانتهاكات والتهجير الجماعي، مما جعل من معالجة هذا الخطاب أولوية قصوى لأي مشروع حقيقي لإعادة بناء السلم الأهلي.

كما برزت جماعات مسلحة متطرفة مثل(داعش, جبهة النصرة و الإخوان المسلمون ...) تبنّت خطابًا تكفيريًا متشددًا ضد المكونات غير السنية، وخاصة العلويين الذين ينتمي إليهم رأس النظام. انتشرت على وسائل التواصل خلال ذروة الحرب مقاطع وتصريحات منسوبة لعناصر متطرفة تصف العلويين بـ"الكفرة النصيريين" وتتوعدهم بالقتل، كما استهدفت كنائس ومقامات دينية بتعابير طائفية حاقدة. هذا المناخ أجبر كثيرًا من أبناء الأقليات على الاصطفاف خلف النظام خوفًا من المجهول.

2- من 8-12-2024 - حتى الآن :

مع تولي أحمد الشرع السلطة، ازدادت حدة الانقسامات. فبدلًا من خطاب المصالحة والعدالة الانتقالية، برز خطاب يعكس محاولة تثبيت الحكم عبر تقسيم الخصوم وتشويه صورة المعارضين. ففي عهد أحمد الشرع، تصاعد خطاب الكراهية الموجَّه ضد الأقليات بشكل لافت مع استمرار الحديث عن الجهاد، إذ تحوّل هذا الخطاب إلى أداة سياسية لتثبيت النفوذ وإعادة رسم موازين القوى داخل المجتمع السوري.

فقد وُظّف الإعلام وبعض المنابر الحزبية لتشويه صورة الأقليات و اعتبارها عائق للمشروع الوطني الجديد أو مرتبطة بالماضي السياسي، مما عمّق شعور هذه المجموعات بالعزلة والتهميش.

هذا الخطاب لم يقتصر على المستوى السياسي، بل انعكس على الخطاب الشعبي ووسائل التواصل الاجتماعي، حيث انتشرت دعوات الإقصاء والتمييز، الأمر الذي يهدد بتوسيع الشرخ المجتمعي بدل ترميمه، ويجعل من إعادة بناء الثقة بين مكونات المجتمع السوري مهمة أكثر تعقيدًا في المرحلة المقبلة.

كما تجلّى خطاب الكراهية أيضًا في صورة ممارسات ميدانية نفذها بعض عناصر السلطة الجديدة، حيث فُرضت إجراءات مهينة على الأهالي مثل إجبارهم على العواء أو حلق شواربهم خلال أحداث السويداء. هذه الأفعال لم تكن مجرد تجاوزات فردية، بل عكست توظيف الإذلال الرمزي كوسيلة لترسيخ السيطرة وإرسال رسائل تخويف إلى المجتمع المحلي، مما عمّق مشاعر الغضب والإقصاء ورسخ صورة السلطة ككيان يقوم على القمع والتمييز بدلًا من المصالحة والاحتواء

و لعل أبرز مثال على خطاب الكراهية المتأجج هو أحداث الساحل السوري في شهر أذار مارس 2025, حيث انتشارت سيول من الأخبار الكاذبة ونظريات المؤامرة عبر الإعلام ومواقع التواصل، مما أجّج الاحتقان الطائفي على نحو خطير. في المدن ذات الغالبية السنية، ساد الاعتقاد بأن ما جرى هو "انقلاب علوي" يستوجب ردة فعل بالمثل. وبالفعل، خرجت مظاهرات غاضبة مؤيدة للحملة العسكرية ضد معاقل العلويين، وارتفعت عبر مكبّرات المساجد دعوات إلى "النفير العام". والأسوأ أنه خلال أيام قليلة انتشر على وسائل التواصل الاجتماعي خطاب كراهية سافر،

تضمّن دعوات صريحة إلى "إبادة العلويين" واقتلاعهم. شارك في هذا التحريض كتاب مشهورون وحتى بعض رجال الدين الذين صوّروا العلويين جماعةً شيطانية يجب استئصالها. وسرعان ما ترجم هذا الخطاب إلى أعمال عنف دامية على الأرض؛ فخلال أحداث الساحل تلك، شهدت القرى والبلدات موجة انتقام عشوائي قُتل فيها العشرات على الهوية، وتم تدمير ممتلكات وأعمال نهب بدافع كراهية طائفية. أكدت منظمة "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" في تقرير خاص أن خطاب الكراهية لعب دورًا محوريًا في تأجيج تلك المجازر، ودعت السلطات الانتقالية إلى سنّ قوانين تجرّم التحريض وتعتمد استراتيجي. والأمر عينه حدث في السويداء في ما سمي بفزعة العشائر و يلاحظ في استنساخ لنفس الخطاب التحريضي الإقصائي تجاه المكون الكردي كذلك, ويتراوح بين التحقير بوصفهم "بويجي ,عميل, انفصالي, مرتزق...), وهو ما ينذر بعواقب وخيمة في حال لو انزلقت الأمور إلى مواجهة.

ثانياً: تجارب مقارنة

1- خطاب الكراهية ضد المسلمين في حرب البوسنة (1992–1995)

شهدت حرب البوسنة والهرسك في التسعينيات استخدامًا ممنهجًا لخطاب الكراهية ذي الطابع القومي والديني، خصوصًا ضد المسلمين البوشناق (البوسنيين). لعب الإعلام آنذاك دورًا خطيرًا في شيطنة المسلمين وتجريدهم من إنسانيتهم تمهيدًا لارتكاب فظائع التطهير العرقي والإبادة. فقد دأبت الدعاية الصربية بقيادة سياسيين متشددين (مثل رادوفان كارادجيتش) على وصف مسلمي البوسنة بأنهم "غزاة أجانب" وتصويرهم كـ"أتراك" عثمانيين دخيلين على أرض البلقان في إشارة تاريخية

تحريضية تهدف لربطهم بالمحتل التركي القديم وإثارة مشاعر الكراهية القومية ضدهم. ترافق ذلك مع نشر مزاعم دعائية كاذبة لتأجيج خوف الصرب؛ من ذلك اتهام أطباء مسلمين بتعقيم نساء صربيات سرًا، والزعم بوجود قوائم لدى كل مسلم بأسماء صرب مستهدفين بالقتل نشرت إحدى الصحف الصربية رسمًا لطفل قيل إن "مسلمين قتلوا كامل عائلته" – ليتبين أنه لوحة فنية قديمة لا علاقة لها بالحرب مثل هذه الأكاذيب هدفت إلى إقناع الجمهور الصربي بأن المسلمين يشكّلون خطرًا وجوديًا، وبالتالي تبرير أي عنف يُمارس ضدهم بوصفه دفاعًا عن النفس.

تجلّت نتائج هذا التحريض في المجازر الفظيعة التي وقعت، وعلى رأسها مجزرة سربرنيتسا (يوليو 1995) التي قُتل فيها حوالي 8,000 رجل وفتى مسلم بدم بارد. أثناء حصار سربرنيتسا، زعم القادة الصرب أنهم يقومون بـ"تطهير المنطقة من الإرهابيين" وليس قتل مدنيين. حتى أن مسؤولًا عسكريًا كميلان غفيرو أصدر بيانًا يبرر اجتياح سربرنيتسا بأنه يستهدف "تحييد الإرهابيين المسلمين". وقد اعتبرت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (*ICTY*) هذه الدعاية جزءًا من المشروع الإجرامي المشترك للإبادة، وذكرت في حيثيات إدانتها لعدد من القادة الصرب أن التحريض الإعلامي لعب دورًا حاسمًا في تعبئة الفاعلين وتهيئة السكان لتقبل المجازر كذلك وثّقت المحكمة كيف سيطر الصرب منذ 1991 على محطات التلفزيون والإذاعة في البوسنة وبثّوا عبرها رسائل تخويف للأقليات المسلمة والكرواتية بهدف تهجيرهم. ويجمع المؤرخون على أن خطاب الكراهية سبق وواكب الإبادة؛ فكما قالت الباحثة شيري روزنبرغ: "الإبادة عملية تبدأ بالكلمة قبل أن تنتهي في غرف الغاز". إن نزع الصفة الإنسانية عن فئة مستهدفة – بوصفها حشرات أو جراثيم أو "غزاة" – هو المرحلة الرابعة في سلم تصعيد الكراهية المؤدي للإبادة. وقد

كانت حالة البوسنة مثالًا مأساويًا على ذلك، حيث مهد تصوير المسلمين كأعداء أشرار الطريقَ لارتكاب جرائم الإبادة الجماعية بحقهم

2- ميانمار: خطاب الكراهية ضد مسلمي الروهينغيا:

في ميانمار (بورما)، أسهم خطاب الكراهية في تهيئة المسرح لواحدة من أخطر الأزمات الإنسانية في السنوات الأخيرة: تطهير عرقي لمسلمي الروهينغيا في إقليم أراكان. لعبت حركة قومية بوذية متطرفة يقودها رهبان أمثال آشين ويراثو دور المحرّض الرئيسي ضد الروهينغيا، وهم أقلية مسلمة حرمتها الدولة من حقوق المواطنة وزعمت أنهم مهاجرون غير شرعيين من بنغلادش. استخدم ويراثو خطابًا شعبويًا يصوّر المسلمين عامةً والروهينغيا خاصةً كخطر ديمغرافي وثقافي على ميانمار ذات الأغلبية البوذية في خطبه، دأب على نعت الروهينغيا بـ"البنغاليين" لنفي انتمائهم الوطني، وادعى أنهم يخططون لتحويل بورما إلى دولة إسلامية. روّج أيضًا لفكرة أن المسلمين "إرهابيون" بطبعهم؛ ففي عام 2013 أشاد بمذبحة استهدفت مسلمين بمدينة ميكتيلّا، زاعمًا أنها رد فعل مبرر على عنف المسلمين. وعُرضت في معبده صور دامية يدّعي أنها لجرائم ارتكبها مسلمون بحق بوذيين لإثارة غضب أتباعه

بلغ التجريد من الإنسانية في خطاب ويراثو حدًّا صادمًا، تجلى مثلاً في رده على اتهامات باغتصاب قوات الجيش لنساء من الروهينغيا خلال العمليات العسكرية. فقد سخر قائلًا: "مستحيل حدوث ذلك. أجسادهنّ مقززة جدًا"في تصريح يختزل العنصرية والكراهية المركزة ضد هذه الفئة المضطهدة. ليس غريبًا بعد هذا التمهيد أن تتفجر في 2017 حملة عسكرية وحشية قادها الجيش البورمي

وميليشيات بوذية ضد قرى الروهينغيا، ارتُكبت خلالها مجازر وجرائم اغتصاب وحرق ممنهج للبلدات، مما دفع أكثر من 700 ألف من الروهينغيا للفرار إلى بنغلادش. وقد وصفت الأمم المتحدة تلك الحملة بأنها نموذج textbook للتطهير العرقي وربما إبادة جماعية. وأقرّت لاحقًا شركة فيسبوك بأنها تقاعست في كبح خطاب الكراهية عبر منصتها في ميانمار، ما أدى إلى انتشار منشورات تحريضية تقارن الروهينغيا بالحشرات والطفيليات وتدعو لطردهم أو قتلهم. تجربة ميانمار المؤلمة برهان آخر على أن خطاب الكراهية ليس مجرد كلمات عابرة؛ بل يمكن أن يكون وقودًا يُشعل أفظع الجرائم بحق الإنسانية عندما يتبناه أصحاب النفوذ ويُترَك دون رادع.

3- الهند: تصاعد خطاب الكراهية ضد المسلمين:

خلال السنوات الأخيرة في الهند، تعالت نبرة الإسلاموفوبيا في الخطاب السياسي والإعلامي بالتوازي مع صعود التيار القومي الهندوسي (الهندوتفا) ممثلًا بالحزب الحاكم (بهاراتيا جاناتا BJP) بزعامة رئيس الوزراء ناريندرا مودي. أصبحت خطابات الكراهية ضد الأقلية المسلمة جزءًا ملموسًا من المشهد، تراوحت بين تصريحات قيادات حزبية تستعدي المسلمين علنًا، وموجات تحريض شعبوي عبر الموسيقى ووسائل التواصل. وقد وثّقت منظمة هيومن رايتس ووتش أن حملة مودي الانتخابية لعام 2024 "استخدمت بشكل متكرر خطابًا يحضّ على الكراهية ضد المسلمين والأقليات الأخرى، بما يصل حدّ التحريض على التمييز والعداء بل وحتى العنف" في العديد من مهرجاناته الانتخابية، صوّر مودي ومعاونوه المسلمَ الهنديَّ كـ**"دخيل متسلّل"** يشكّل تهديدًا ديمغرافيًا وثقافيًا للأمة الهندوسية كرر مودي خطابًا يحذر فيه الأغلبية الهندوسية من خطر أن يصبحوا أقلية في بلادهم بسبب

"معدلات إنجاب المسلمين الأعلى" – مدعيًا أن المسلمين يسعون لتغيير التركيبة السكانية للهند. وذهب في أحد خطاباته إلى الزعم بأن "هؤلاء المتسللين المسلمين يهددون أمان أخواتنا وبناتنا" وأنهم دنسوا معابد الهندوس مثل هذه الادعاءات الكاذبة تهدف بوضوح إلى إشعال خوف الجمهور وإثارة الكراهية ضد المسلمين لتحقيق مكاسب سياسية

على صعيد آخر أشعلت بعض الأحداث الأمنية فتيل كراهية شعبية منظمة. فعقب هجوم دامٍ في كشمير في أبريل 2025 (قُتل فيه سياح هندوس بأيدي مسلحين)، اجتاحت منصات التواصل موجة من الأغاني التحريضية عُرفت باسم "بوب الهندوتفا". تحمل هذه الأغاني رسائل كراهية صريحة: منها أغنية انتشرت بسرعة خاطفة تقول للهندوس "أخطأنا حين سمحنا لكم (للمسلمين) بالبقاء هنا بعد التقسيم، فقد نلتم دولتكم (باكستان) فلماذا لم ترحلوا إليها؟... قلوبكم ملأى بالمؤامرات ضدنا"وأخرى تصف المسلمين الهنود بأنهم "خونة" وطابور خامس يطعن الأمة من الخلف. هذه الأغاني ذات الإيقاع السريع والشعبية الواسعة دعت صراحةً إلى الانتقام العنيف لمقتل الهندوس في كشمير، حتى أنها طالبت بـ"محو باكستان عن الخارطة" وضربها نوويًا. وخلال أيام من تداولها، انعكس تأثيرها المخيف على أرض الواقع: حيث شهدت عدة ولايات هندية اعتداءات على مسلمين وممتلكاتهم، وتداولت التقارير حوادث مثل طرد طلاب وعمال كشميريين من بعض المناطق، والاعتداء على باعة مسلمين في الأسواق، ورفض أطباء هندوس معالجة مرضى مسلمين في مستشفيات معينة عقابًا لهم. وفي مدينة أغرا بولاية أتر برديش، أقدم متطرف هندوسي على إطلاق النار وقتل شاب مسلم معلنًا أنه "ثأر" لهجوم كشمير تؤشر هذه الوقائع إلى وجود حملة منظمة تستثمر أي توتر لتحويله إلى فرصة لتعزيز

الكراهية الطائفية. ورغم امتلاك الهند ترسانة من القوانين المناهضة للتحريض (بما في ذلك مواد تعاقب على "إثارة الفتنة الطائفية" ضمن قانون العقوبات)، فإن تطبيق هذه القوانين يعاني من الانتقائية والتسييس – حيث نادرًا ما يُحاسَب المحرّضون المرتبطون بالسلطة الحاكمة، ما شجع على الإفلات من العقاب واستمرار نزعة التطرف. وقد أصدرت المحكمة العليا الهندية في عام 2023 تحذيرًا لاذعًا تقرع فيه أجهزة الدولة لتقاعسها عن كبح خطاب الكراهية، مشددةً على أن "الكراهية التي لا يُتصدى لها ستقسم المجتمع وتدمّره من الداخل".

المحور الثالث: الآثار السلبية لخطاب الكراهية

لوحظ في سورية و غيرها أن خطاب الكراهية لا يقتصر أثره على الكلمات فقط، بل يمتد ليؤثر على الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والقانوني ويؤدي إلى تحطيم النسيج المجتمعي، تعزيز الانقسامات، وزيادة العنف المباشر وغير المباشر وتدهور الاقتصاد، وشل الاستثمار، وزعزعة المؤسسات القانونية و الاستقرار المالي والقانوني للمجتمع وهذا ما ظهر في سورية منذ بداية أحداث 2011 وازداد حدة مع وصول هيئة تحرير الشام إلى الحكم نهاية عام 2024.

أولاً: الآثار الاجتماعية

1-تفكيك النسيج الاجتماعي

خطاب الكراهية الطائفي والسياسي في سوريا أدى إلى انقسام المجتمعات المحلية، حيث أصبح الأفراد مرتبطين بالانتماء الطائفي أو السياسي أكثر من الانتماء الوطني, و رسمت حدود الترسيم بالدم, و إن لم ترسم على أرض الواقع كحدود معترف بها دولياً.

مثال: المناطق ذات التركيبة الطائفية المختلطة شهدت تهجيرًا جماعيًا أو جزئيًا، ما أدى إلى تركز كل طائفة في مناطق محددة، مما خلق بيئات مجتمعية أحادية.

2-تعزيز الانعزال والتمييز

خطاب الكراهية ضد الأقليات العرقية والدينية (الأكراد، التركمان، المسيحيين، الدروز , العلويين) أسهم في عزلة هذه المجتمعات، وخلق شعور دائم بالتهديد والخوف. ما زاد في تفوقها على ذاتها ونتيجة ازدياد المخاوف المتعلقة بالوجود بشكل كبير. و شملت التداعيات: صعوبة التعايش، تعزيز الانقسامات العائلية والمجتمعية، وتقويض الثقة بين مختلف المكونات.

3-الآثار النفسية والصحية:

الأفراد الذين تعرضوا للخطاب التحريضي، خصوصًا الأطفال والشباب، يعانون من القلق، الخوف، والإحساس بالاغتراب الاجتماعي, و تشير تقارير حقوقية إلى أن انتشار الخطاب الرقمي التحريضي يزيد من معدلات التوتر النفسي ويعزز الانتحارية والعدوانية في بعض الحالات

4-تشويه الذاكرة المجتمعية والتاريخية:

خطاب الكراهية غالبًا ما يتضمن سرديات مزيفة أو مضللة عن الجماعات الأخرى، ما يؤدي إلى تحريف التاريخ وإدامة الأحقاد على مر الأجيال

ثانياً: الآثار السياسية

1-الاستقطاب السياسي:

في سوريا، ساهم خطاب الكراهية السياسي في زيادة الاستقطاب بين الحكومة والمعارضة، وبين الفصائل المختلفة, و عزز ذلك مفهوم الغلبة الذي اعتمدت عليه السلطة الإنتقالية و التهميش المتعمد لمعارضيها. هذا الاستقطاب يؤدي إلى شل العملية السياسية وعرقلة أي مسارات مصالحة محتملة.

2- تعزيز العنف السياسي والانتقامي:

خطاب الكراهية غالبًا ما يكون مقدمة للعنف حيث استخدمت المجاميع المسلحة التابعة للسلطة الانتقالية استخدمت خطابًا معاديًاللطوائف والأعراق الأخرى لتبرير الاعتقالات، الإخفاء القسري، وعمليات الانتقام و القتل (درزي خنزير , عوي ولاك ,أولاد متعة)

3-إضعاف المؤسسات الوطنية

استمرار خطاب الكراهية يؤدي إلى فقدان الثقة بالمؤسسات الحكومية، ويجعل من الصعب بناء دولة القانون أو مؤسسات مدنية مستقرة في مناطق النزاع، و أصبحت بعض المؤسسات غير قادرة على تقديم خدماتها بسبب الانقسامات المجتمعية والتحريض الطائفي والسياسي

4- تأثير النزاع على السياسات الدولية

الخطاب التحريضي ضد جماعات محددة يمكن أن يؤثر على تدخلات المنظمات الدولية والدولية والتدخلات الدولية في إقليم الدولة تحت عناوين مختلفة.

ثالثا: العلاقة بين الخطاب الرقمي والاجتماعي والسياسي

الخطاب الرقمي يزيد من سرعة انتشار خطاب الكراهية، ويعزز الأثر الاجتماعي والسياسي بشكل أوسع من الوسائل التقليدية. في سوريا، الأمثلة تشمل:

- حملات على وسائل التواصل الاجتماعي تستهدف جماعات بعينها لتصويرها كخطر، ما يزيد التوتر المجتمعي(أكراد – دروز – علويين - أرمن)

- نشر أخبار مزيفة أو صور مفبركة لتبرير إجراءات قمعية أو عسكرية

رابعا : الاثار الاقتصادية:

يؤدي خطاب الكراهية إلى تأثير عميق على بنية الاقتصاد وشكله والقوى العاملة فيه وعلى نوعية الاستثمار وحجمه وفي سورية أدى إلى :

1-انخفاض الاستثمار المحلي والدولي:

أدى خطاب الكراهية في المناطق التي تعرضت لنزاع مسلح موجه ضد جماعات معينة إلى نزوح مستثمرين محليين وأجانب وخلق بيئة غير مستقرة إقتصاديا مما قلل فرص الاستثمار في البنية التحتية والمشاريع الإنتاجية

2- تهجير القوى العاملة والكفاءات:

أدى خطاب الكراهية إلى تهجير الأقليات العرقية والطائفية ما سبب فقدان العمالة الماهرة والكفاءات الأكاديمية وخلق حالة من العداء ضمن بيئة العمل ناتجة عن استهداف فئات بعينها كما أدى إلى هجرة واسعة للخبرات الاكاديمية لا سيما من الوظيفة العامة فضلا عن شمول بعضها الاخر بحالات الفصل التعسفي .

3-تدمير البنية التحتية الاقتصادية:

أدى التحريض على العنف إلى استهداف الأسواق والمرافق الاقتصادية في مناطق محددة كتدمير الأسواق في بانياس والسويداء وجبلة ومناطق في حمص

4- تأثيرات طويلة الأمد على التنمية:

استمرار خطاب الكراهية يؤدي إلى فقدان الثقة بين المستثمرين والمواطنين، ويخلق بيئة اقتصادية غير مستقرة حتى بعد انتهاء النزاع، ما يعيق جهود إعادة الإعمار والتنمية

خامسا :الآثار القانونية

1- ضعف سيادة القانون:

ساهم خطاب الكراهية السياسي والطائفي في سورية في تقويض المؤسسات القانونية، إذ استُخدم أحيانًا لتبرير الاعتقالات التعسفية، الإخفاء القسري، أو المحاكمات غير العادلة

2- صعوبة تطبيق التشريعات:

الغموض وغير التحديد في القوانين الوطنية لمواجهة خطاب الكراهية في سوريا جعل تنفيذ العقوبات القانونية صعبًا

كما أن السلطات لم تستطع في بعض المناطق فرض القانون بشكل متساوٍ على جميع الأطراف، خاصة مع وجود جماعات مسلحة أو مناطق خارجة عن السيطرة الحكومية

3- زيادة النزاعات القانونية:

الخطاب التحريضي أفرز نزاعات بين المجتمعات المحلية، أصحاب الأعمال، والأقليات، ما أدى إلى تكدس القضايا في المحاكم أو إلى تجاهلها تمامًا، وبالتالي ضعف العدالة

4- الإضرار بحقوق الإنسان:

يتيح خطاب الكراهية تجاوز الحقوق القانونية للفئات المستهدفة، مثل الحق في الحياة، الملكية، والمشاركة السياسية حيث وثقت المنظمات الحقوقية حالات في سوريا حيث استُخدم خطاب الكراهية لتبرير انتهاكات جسيمة، ما أثر على الاعتراف القانوني بحقوق الضحايا(مجازر السويداء – الساحل)

سادساً:سبل مواجهة خطاب الكراهية وتوصيات السياسات العامة

تزايد خطاب الكراهية وتأثيره على المجتمعات، أصبح من الضروري تطوير استراتيجيات شاملة لمواجهته وخلق إطار قانوني فعال إضافة إلى دور المجتمع المدني وتعزيز الرقابة المختصة بدون الحد من حرية التعبير فضلا عن الاستعانة بالتجارب الدولية

كما يلعب البعد التربوي والإعلامي والثقافي دورًا محوريًا في مواجهة خطاب الكراهية حيث يستهدف تغيير السلوك المجتمعي، تعزيز قيم التسامح والتعايش، وتقليل انتشار الخطاب التحريضي على المدى الطويل. في سوريا، حيث أثر النزاع على النسيج الاجتماعي، يصبح الاستثمار في التربية والثقافة الإعلامية ضرورة وطنية، مع الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة

1: التدابير القانوني:

أ- سن قوانين محددة مكافحة خطاب الكراهية

يجب أن تشمل هذه القوانين تعريفًا دقيقًا لما يشكل خطاب كراهية، مع تحديد المعايير:

- التحريض على العنف أو التمييز أو الكراهية

- استهداف جماعات محددة بناءً على الدين، الطائفة، العرق، أو الانتماء السياسي

مثال عالمي: ألمانيا وفرنسا تعتمد قوانين صارمة تحدد المسؤولية الجنائية للنشر والتحريض.

ب- حماية حقوق الأفراد المستهدفة:

يجب أن تضمن التشريعات حماية الضحايا، بما في ذلك:

الحق في التظلم القانوني

الحصول على تعويضات عن الأضرار الاجتماعية والنفسية

في سوريا، هناك حاجة ملحة لتطبيق مثل هذه الضمانات، خاصة للأقليات التي تعرضت للتهجير أو الاعتداءات

ج- تطوير التشريعات الرقمية:

مع انتشار خطاب الكراهية عبر الإنترنت، يجب وضع قوانين خاصة تنظم المسؤولية على وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية بدون أن تشكل تقييدا لحرية التعبير

تشمل العقوبات: إزالة المحتوى التحريضي، غرامات مالية، أو حظر الحسابات المتكررة في نشر خطاب الكراهية

د- الاتساق القانوني مع المواثيق الدولية:

يجب أن تتوافق التشريعات الوطنية مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقيات القضاء على التمييز العنصري

هذا يضمن أن مكافحة خطاب الكراهية لا تنتهك حرية التعبير المشروعة، بل تعزز حماية المجتمع والفئات الضعيفة.

2: التدابير المؤسسية:

1- إنشاء هيئات مختصة بمكافحة خطاب الكراهية

على غرار بعض الدول الأوروبية، يمكن تأسيس:

- هيئة وطنية لمراقبة الإعلام والمحتوى الرقمي

- مركز لتلقي الشكاوى ومتابعة الانتهاكات

هذه الهيئات تعمل بالتنسيق مع القضاء لضمان معالجة الحالات بسرعة وفاعلية

2- تعزيز دور الشرطة والقضاء:

تدريب الشرطة والقضاة على التعرف على خطاب الكراهية والتعامل مع ضحاياه

تطوير بروتوكولات واضحة للتحقيق والملاحقة القانونية في حالات التحريض على الكراهية

3- تفعيل دور المجتمع المدني:

تشجيع المنظمات غير الحكومية على:

التوعية بخطورة خطاب الكراهية

تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للضحايا

رصد الانتهاكات ونشر التقارير لتسليط الضوء على المخاطر

3: أدوات التشريعات الرقمية:

1-الرقابة المسبقة واللاحقة:

الرقابة المسبقة: مراقبة المحتوى قبل النشر، مثل المنصات الرسمية أو الإعلامية

الرقابة اللاحقة: إزالة المحتوى التحريضي بعد النشر، وإجراء التحقيق القانوني

2-التعاون مع شركات التكنولوجيا:

اتفاقيات مع شركات مثل فيسبوك، تويتر، وتليغرام لمراقبة محتوى الكراهية على المنصات الرقمية السورية

3-التوعية والتثقيف الرقمي:

تعليم المواطنين كيفية التعرف على المعلومات المزيفة والتحريضية، ومنع انتشارها.

4- التدابير التربوية:

1-إدراج مناهج تعليمية مضادة للكراهية:

تضمين موضوعات حول التسامح، حقوق الإنسان، التعددية الدينية والثقافية في المدارس في سوريا، يمكن أن تشمل هذه المناهج تاريخ الطوائف والأقليات، قصص نجاح التعايش المشترك، ومواد تدريبية حول تحليل المعلومات والتحقق من الأخبار.

2- برامج تدريبية للشباب:

إطلاق ورش عمل وبرامج تدريبية لتعزيز التفكير النقدي ومهارات الحوار السلمي تهدف إلى تمكين الشباب من تمييز خطاب الكراهية عن حرية التعبير المشروعة، والحد من انتشار التحيز عبر المنصات الرقمية والاجتماعية.

3- تعزيز قدرات المعلمين والمدربين:

تدريب المعلمين على التعامل مع النزاعات في الصفوف الدراسية، والتعرف على علامات تعرض الطلاب لخطاب تحريضي واستخدام استراتيجيات تربوية لإشراك الطلاب في أنشطة مشتركة تعزز التفاهم بين الطوائف والجماعات المختلفة.

4- برامج توعية مجتمعية مستمرة:

برامج تستهدف الأسر والمجتمعات المحلية لتعزيز قيم التسامح والمواطنة

إشراك المؤسسات الدينية والثقافية في نشر رسائل إيجابية تعزز التعايش والتفاهم

5-التدابير الإعلامية:

1- تطوير الإعلام المسؤول:

- تشجيع الإعلام على نشر محتوى موضوعي وغير تحريضي وتقديم برامج تركز على التنوع الثقافي والديني، وحل النزاعات بالحوار

- إنشاء مدونات سلوك ومبادئ مهنية تحدد ما يُعتبر خطاب كراهية أو تحريض

- تدريب الصحفيين على التحقق من المعلومات قبل النشر لتجنب نشر محتوى يضر بالسلام الاجتماعي

2- استخدام الإعلام الرقمي بشكل إيجابي:

إطلاق منصات ومبادرات رقمية تنشر قصص نجاح التعايش والتعاون بين المكونات المختلفة وإنجاز حملات رقمية تستهدف التوعية بخطورة خطاب الكراهية وتقديم محتوى مضاد، مثل فيديوهات وميمات تعليمية تروّج للتسامح

3- مراقبة المحتوى التحريضي على الإنترنت:

التعاون مع شركات التقنية لمراقبة ومنع المحتوى التحريضي على وسائل التواصل و تشجيع المستخدمين على التبليغ عن أي محتوى تحريضي أو مسيء

6- التدابير الثقافية:

1- تعزيز الثقافة المشتركة وقيم المواطن:

تنظيم مهرجانات وفعاليات ثقافية مشتركة تجمع بين مختلف الطوائف والمجموعات واستخدام الفنون، المسرح، والأدب كوسائل للتعبير عن قيم التعايش والتسامح

2- تشجيع الحوار بين الأديان والثقافات:

تأسيس منتديات حوار ديني وثقافي لتقليل سوء الفهم وبناء جسور بين المجتمعات المختلفة في سوريا، يمكن أن تشمل هذه المبادرات الأئمة والمفكرين الثقافيين والمجتمعيين لتعزيز الرسائل الإيجابية

3- دعم المبادرات المجتمعية المحلية:

تمويل مشاريع صغيرة تعزز التعاون بين الطوائف والمكونات المختلفة في العمل والتجارة والتعليم

أمثلة عالمية: برامج إعادة الإعمار في البلقان التي ربطت بين التعليم، الفنون، والمشاريع الاجتماعية لتعزيز المصالحة

خاتمة:

1-غياب إرادة سياسية قوية

تطبيق القانون يتطلب دعمًا من الحكومة لضمان عدم التحيز أو الاستخدام السياسي للقوانين

2- تعقيد المراقبة الرقمية

انتشار الرسائل عبر منصات متعددة وبطرق مشفرة يزيد من صعوبة الملاحقة القانونية

3- التوازن بين الحرية والمحاسبة

ضرورة تحديد ما يشكل تحريضًا على الكراهية بدقة لضمان عدم قمع التعبير المشروع

©آب/ أغسطس 2025 - جميع الحقوق محفوظة للمركز الدولي للحقوق والحريات 24

:

المراجع:

1. الأمم المتحدة. .(2019) استراتيجية وخطة عمل مكافحة خطاب الكراهية . متاح على:rightsforpeace.org
2. مجلس أوروبا. .(1997) توصية (1997) بشأن خطاب الكراهية .متاح على: rightsforpeace.org
3. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 20(2). متاح على:stj-sy.org
4. الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، المادة 4. متاح على:stj-sy.org
5. سوريون من أجل الحقيقة والعدالة. .(2025) تقرير حول أحداث الساحل السوري 2025 .متاح على:stj-sy.org
6. .(2024) .Salam Wa Kalamتقرير حول خطاب الكراهية في لبنان .متاح على: salamwakalam.com

7. WCIA. (بلا تاريخ). دور الدعاية في إبادة سربرنيتسا. متاح على: wcia.org.uk
8. هيومن رايتس ووتش. (2024). الهند: خطاب الكراهية يغذي حملة مودي الانتخابية. متاح على: hrw.org
9. الجزيرة. (2025). "خونة": أغاني الكراهية تستهدف المسلمين الهنود بعد هجوم كشمير. متاح على: aljazeera.com
10. The Guardian. (2017). "لا يستغرق الأمر سوى إرهابي واحد": راهب بوذي يشتم مسلمي ميانمار والروهينغا. متاح على: theguardian.com
11. Rights for Peace. (بلا تاريخ). تعريف خطاب الكراهية وأمثلة تاريخية. متاح على: rightsforpeace.org
12. Reuters. (2025). Syrian committee reports 1,426 killed in March violence. Link
13. NYPost. (2025). Terrified Druze Christians speak out after deadly violence in Syria. Link
14. UK Government. (2025). Syria: Country Policy and Information Note – Kurds and Kurdish areas. Link
15. Freedom House. (2025). Freedom in the World: Syria. Link
16. الأمم المتحدة – استراتيجية وخطة عمل مكافحة خطاب الكراهية (2019) rightsforpeace.org
17. مجلس أوروبا – توصية (1997) بشأن خطاب الكراهية rightsforpeace.org
18. العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة 20(2) stj-sy.org ؛

الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري، المادة 4stj-sy.org

19. تقرير سوريون من أجل الحقيقة والعدالة حول أحداث الساحل السوري 2025stj-sy.org

20. تقرير Salam Wa Kalam حول خطاب الكراهية في لبنان (2024) salamwakalam.com

21. مقال WCIA عن دور الدعاية في إبادة سربرنيتساwcia.org.uk

22. تقرير هيومن رايتس ووتش عن الهند (2024)hrw.org ؛ تغطية الجزيرة عن أغاني الكراهية في الهند (2025)aljazeera.com

23. تغطية جارديان عن الراهب ويراثو وخطابه ضد الروهينغيا theguardian.com

24. Rights for Peace – تعريف خطاب الكراهية وأمثلة تاريخية rightsforpeace.org

25. دراسات أكاديمية وتقارير دولية متنوعة (انظر الروابط أعلاه) توثق الحالات المذكورة بتفصيل أكبر.